

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان – كلية الإدارة والاقتصاد

إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء ااقتصادي

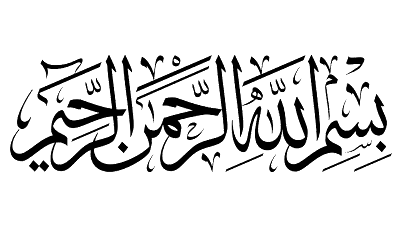
بحث تخرج مقدم الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة ميسان - قسم الاقتصاد الدراسات المسائية / وهو جزء من متطلبـــات نيـــل شهـــادة البكالوريـــوس

من قبل الطالبة

سارة قاسم كليل

بأشراف

م. د. مكي قاسم كعيبر



**(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ(**

**صدق الله العلي العظيم**

الإهداء

الى صاحبة السيرة العطرة والفكرة المستنيرة فلقد كان لها الفضل الاول في بلوغي التعليم العالي

الى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني رابط الجأش وراعتني حتى اصبحت كبيره

( امي الغالية ) اطال الله في عمرها .

**شكر وعرفان**

في بادئ الامر احمد الله العلي القدير الذي قدرني على إتمام هذا العمل وكما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف

( م.د مكي قاسم ) الذي افادنا بنصائحه وملاحظاته وتوجيهاته القيمة ، كما لا تفوتني الفرصة ان اشكر والدتي العزيزة وكل من ساهم من قريب او بعيد في هذا البحث

المقدمــــة

للدول المتقدمة مدخل في باب الاقتصاديات بعد الحرب العالمية الثانية لغرض إعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته الحرب . واتخذ هذا التدخل بشكل خاص تأميم المشروعات الخاصة. أما في البلدان المستعمرة سابقا فقد تتبع نطاق تدخل الدول في إدارة الاقتصاد الوطني خلال عقدي الستينات والسبعينات وخاصة في الدول النامية بصفة عامة. و كردة فعل للدول الاستعمارية وسعيا في الحصول على الاستقلال الاقتصادي . امتد و اتسع تدخل حكومات تلك الدول . وزادت نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي من خلال تقييد وتنظيم أنشطة القطاع الخاص بصفة عامة والأجنبي بصورة خاصة ، ولذلك وجدت نفسها مرغمة على إدخال سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والتي هي من آليات النظام الاقتصادي التولي المعاصر، وكان الغرض من ذلك هو تصحيح الاختلالات الاقتصادية الداخلية المنعكسة من الاختلالات الاقتصادية الخارجية وقد اعتمدت على ذلك في ظل معونات مالية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

فرضية البحث

تعتمد فرضية البحث على أساس قصور وعيوب القطاع العام عن إدارة الاقتصاد وبكفاءة في الدول

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بان القطاع العام يمتاز بضخامة الاجهزة والمؤسسات التي يحتضنها مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الخدمات العامة والسلع التي ينتجها في ظل غياب فرص المنافسة التي تستند إلى آليــة السوق .

هدف البحث :

الوصول إلى أحسن توليفة ترمي إلى الاعتماد الأكبر على آلية السوق وإذكاء روح المنافسة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليؤدي دوره الطبيعي وتحمل مسؤولية التنمية والاستفادة بما هو متاح لديه من حرية الادارة وسرعة اتخاذ القرار والقدرة على المناورة في الأسواق الداخلية والخارجية وحرية الحركة في توجيه وتوظيف الموارد البشرية وذلك عن طريق تخلي الدول التدريجي عن احتكار الإنتاج المباشر لبعض السلع والخدمات .

هيكلية البحث

وعلى هذا الأساس جاءت هيكلية البحث متضمنة مبحثين وكما يلي :

المبحث الأول : ويتضمن مفهوم الخصخصة وأهدافها وأشكالها ومبررات الأخذ بها ، ومـــردودتها المبحث الثاني: يتضمن نماذج مختارة لتطبيق برامج الخصخصة في الدول المتقدمة والنامية والدول

العربية مع إشارة خاصة إلى العراق.

وقد خرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات .

1 - المبحث الأول

1-1 مفاهيم الخصخصة

تعرف الخصخصة بأنها مجموعة السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من اجل تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية وبالتالي فلا يقتصر مفهوم الخصخصة على بيع وحدات القطاع العام الخاسرة أو الرابحة إلى القطاع الخاص وإنما هو أوسع نطاقا من ذلك وأوسع . كما إن الخصخصة privatization مصطلح يستخدم ليدل على تشكيلة من الأفكار ليشمل مجموعة واسعة من السياسات مما أدى إلى تعدد المعاني العلمية له والتي ترتكز إلى أنه هناك ضرورة الترشيد الاستثمارات في منشات القطاع الخاص بهدف إدارتها وفق نظام السوق والأخذ بمبدأ الربح الخاص في تحديد كفاحتها وقد ظهرت العديد من المعاني في العربية لهذا المصطلح إذ وردت المصطلحات وكما يلي: التفرد ، الخوصصة ، التخاصصية ، الاهلنة، التفويت ، التخصصية . كما أقرت من قبل اللجنة الاقتصادية في المجمع العلمي العراقي سنة 1993. كما يمكن تعريفها بأنها انتقال الوحدات الانتاجية السلمية والخدمية والعائدة ملكيتها إلى الدولة والتي تخضع للقطاع العام إلى الأشخاص المعنويين والماديين بشكل جزئي أو كلي ومن خلال مره واحدة أو على شكل مراحل أو أساليب مباشرة أو غير مباشرة ويشكل مخطط ومهيأ له بظروف تمهيدية مما سيؤدي إلى إعادة هيكلة الوحدات الانتاجية المحلية ومن ثم العمل على تغيير قوى الإنتاج وعلاقاته وزيادة ربطها باليات السوق بطريقة تتوافق في النهاية مع ما يشهده الاقتصاد العالمي من تغيرات يعرفها البعض على أنها نقل لملكية مشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص وفي تعريف أخر للخصخصة بأنها تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص إدارة أو إيجازا أو مشاركة أو بيعا أو شراء في ما يتبع الدول أو تهيمن عليه في قطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة أو مجال الخدمات العامة وفي تعريف أخر يشار إليها بأنها عملية انتقال الملكية والادارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص جزئيا أو كليا . والقطاع الخاص يمكن إن يكون إما مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات أجنبية .

وفي تعريف أخر تشير إلى تحويل ملكية المشات العامة إلى إطراف أخرى تقوم بإدارتها وفقا لمبادئ

قطاع الإصال الخاص ويشير تعريف أخر إلى إن الخصخصة لها القابلية على رفع كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من البيروقراطية وعليه فإن عبارة الخصخصة أو التخصيص او الخوصصة تستحوذ على اهتمام معظم دول العالم سواء كانت متقدمة لو نامية وهي جميعها تسميات المصطلح اقتصادي باللغة الانكليزية لكلمة privatization إذ أنه لا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة ويتفاوت مفهومها من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى . ولكن لو أردنا تعريف هذه الظاهرة التي أصبحت موضوعا رئيسيا يتم استخدامه في معظم الدول . فإنها فلسفة اقتصادية حديثة ذات إستراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، فالدولة بالمفهوم الاقتصادي الحديث يجب أن تهتم بالأمور الكبيرة كالأمور السياسية والادارية والامنية والاجتماعية التي ترتبط بسياستها العليا ، أما سائر الأمور الأخرى فيمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص وذلك وفق القوانين والانظمة التي تصفها الدولة وتنضم من خلالها هذا القطاع. ولا تعتبر الخصخصة غاية بحد ذاتها إنما هي وسيلة أو أداة لتفعيل برنامج إصلاح اقتصادي شامل ذو محاور متعددة يهدف إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية في دولة ما . ومن هذا المنطلق عادة ما يتزامن مع تنفيذ برامج الخصخصة تنفيذ برامج أخرى موازية ومتناسقة لعمل كل منها في الاتجاه العام نفسه والداعي إلى تحرير كافة الانشطة الاقتصادية في القطاع العام إلى القطاع الخاص .

أي إن الخصخصة يجب أن تواكبها تغيرات جذريه لمفهوم او فلسفة مسؤولية الدولة من إدارة الاقتصاد ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجاه المزيد من المشاركة للقطاع الخاص .

وللخصخصة منظورين :

الأول :اقتصادي: في المنظور الاقتصادي تهدف صلية الخصخصة إلى استغلال المصادر الطبيعية أو البشرية بكفاءة إنتاجية عالية وذلك بتحرير السوق وعدم تدخل الدولة إلا في حالات الضرورة القصوى وعبر أدوات محدودة لضمان استقرار السوق والحد من تقلباته

الثاني سياسي: فالخصخصة من هذا الجانب تدعو إلى اختزال دور الدولة ليقتصر على مجالات أساسية مثل الدفاع والقضاء والأمن الداخلي والخدمات الأخرى . لذا فان الخصخصة يتجاوز مفهومها المقتصر على عملية بيع أصول او نقل ملكية ليكون بمثابة نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة وفلسفة جديدة لدور الدولة.

الأهداف ، الأشكال ، المبررات :

أهداف الخصخصة : من المميزات الاساسية للوضع الاقتصادي للدول النامية بما فيها الدول العربية، سيطرة القطاع العام الى نسبة عالية من الانشطة الاقتصادية وتغلغله في كل نواحي الحياة الاقتصادية بشكل مباشر او غير شر، وجاءت هذه الهيمنة عن طريق امتلاك الدولة لعناصر الإنتاج عن طريق التأميم وقيام مشاريع سادية عامة، وأصبحت بذلك معظم الأنشطة الاقتصادية بيد الدولة (الصناعة ، المصارف ، التجارة خلية والخارجية ، المقولات ، المرافق العامة ، النقل والمواصلات ، الاتصالات ). وتراجع دور القطاع ص بشكل كبير جدا خلال فترات معينة وحل التخطيط المركزي محل نظام السوق كقوة فاعلة في تخصيص الموارد إذ أنه من المفترض ان يساهم القطاع العام بشكل ايجابي في وضع عملية التنمية الاقتصادية . غير إن رية خلال السنوات الماضية تشير إلى أن الأداء كان اقل من المستوى المستهدف . و باستخدام المؤشرات العامة لقياس درجة كفاءة الأداء كمقدار الإرباح والخسائر عجز الميزانية له ، نسبة العائد على رأس المال المستثمر، قدرة الدولة التنافسية في الأسواق الخارجية كما فى نسبة من طاقتها الانتاجية معطلة ويعزى تنامي الدين العام إلى عدم كفاءة معظم مؤسسات القطاع العام. وفي الأحيان إن قراراته لم تأخذ بنظر الاعتبار الكفاءة الانتاجية

وعلى هذا الأساس تحاول العديد من دول العالم المختطفة القيام بعملية نقل بعض المشروعات مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص وعلى الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر بذلك إلا إن أهداف متفق عليها تحاول هذه الدول إن تحققها وكما يأتي :

1 . رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق المنافسة .

2 . التخفيف من الإعياء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشات الاقتصادية غير المبرمجه وتوجيه مواردة لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة والاهتمام بالبنية الاساسية والمنشات الاقتصادية ذات البعد الإستراتيجي.

3. إتاحة الفرص للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية من خلال خلق مناخ استثماري مناسب .

4. توجيه المدخلات نحو الإغراض الانتاجية بدلا من التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الهامشية من النشأت العامة إلى المستثمرين على شكل أسهم يتمكن أكبر عدد من شراءها .

5. رفع مستوى معيشة الفرد وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية نتيجة زيادة الإيرادات الناجمة من رفع كفاءة الأداء ومن ثم زيادة الإنتاج

6 . خلق فرص عمل جديدة نتيجة التوسعات المستقبلية للاستثمار

7. إرساء دعائم تكامل مالي ومستقبلي بين القطاع الخاص والعام عن طريق توسيع المجالات

اشكال الخصخصة :

بالعملية السهلة وإنما تتطلب جمع خبرات عديدة سواء من العاملين على إدارة هذه المؤسسات او من هيئات اقتصادية ومالية وتتطلب هذه العملية إجراءات جريئة لتخليص المؤسسات الحكومية من وضعها البائس ولإعادة العمل فيها بشكل يجعلها قادرة على تلبية احتياجات المستهلكين وكبادرة نحو الوصول إلى الهدف ، ينبغي إلغاء احتكار هذه الشركات والسماح للقطاع الخاص في تشكيل شركات منافسة للشركات الحكومية ، حيث إن المنافسة ما بين هذه الشركات ستؤدي إلى تمكين شركات القطاع العام الإسراع بعملية إعادة بنائها ورفع كفاءتها لتتمكن من منافسة الشركات الأخرى وتأخذ الخصخصة عدة أشكال يمكن إيجازها فيما يلي :

نزع او تجريد الملكية العامة

من خلال البيع الكلي أو الجزئي للأسهم إلى المنتسبين لو رجال الإعمال وشركات وطنية أو اجنبية وهذا النوع من الخصخصة يسمى إنهاء التأميم

نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص :

هذا النوع من الخصخصة يعتمد على خصخصة الإدارة وهي عملية لانتقال إدارة المشروع من

القطاع العام إلى القطاع الخاص والدافع الأساسي لذلك هو الرأي السائد لدى مؤيدي الخصخصة الذي يقول بان كفاءة الأداء إنما يرتبط بمدى استقلالية الادارة عن إجمالي المشروع (حملة أسهم المشروع) . 3-2-2-1 : التحرير الكامل للنشاط الاقتصادي من خلال ازالة القيود وتشجيع المنافسة التامة: وإلغاء كافة أنواع الحواجز القانونية والإدارية بوجه القطاع الخاص. أي نظام الحرية

وواضح من هذا المفهوم بأنه لا يعني تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص وإنما يتسع المجال له لتطويره بصورة حرة وبدون قيود .. وهذا النوع يعتبر قمة آليات الخصخصة والهدف الأمثل لها .

نظام B.O.T الذي يعتبر أسلوب من أساليب الخصخصة والمتمثل بعناصره الثلاثة :

أ- Build ويعني التشييد والبناء للمشروع أو المرفق وذلك يتم بالتحويل من رأس المال المستثمر

من القطاع الخاص وبمقاولي الإعمال الذين يعهد إليهم بإنشاء المشروع وباللجوء إلى مؤسسات التحويل العالمية للحصول على القروض اللازمة لتكمل رأس المال في تحويل المشروع .

ب - التشغيل Operate وذلك يتم بواسطة شركة التشغيل للمشروع وهي أيضا من القطاع الخاص والتي يعهد إليها المستثمر بتشغيل طوال فترة الامتياز بموجب عقد تشغيل وغالبا ما يكون من 20-30 سنة.

ج - التسليم Transfer أي تحويل الملكية .. وهو التزام قائم على المستثمر من القطاع الخاص بتسليم المشروع او المرفق في نهاية الفترة ، استعانت الولايات المتحدة الأمريكية بالمستثمرين من القطاع الخاص في إنشاء مشروعات الطرق ، المياه ، الزراعة الصرف الصحي، الكهرباء ، المستشفيات ، السجون ، الملاعب الرياضية والمطارات ، وذلك بتكلفة استثمارية بلغت البلايين من الدولارات وتقوم شركات القطاع الخاص التي أنشأت هذه المشروعات بتشغيلها وإدارتها وتحصيل الرسوم من المستثمرين طوال فترة الامتياز مع الالتزام بتسليم هذه المشروعات والمرافق إلى الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية فترة الامتياز وبحالة جيدة .

واعتمد نظام B.O.T حكومات الصين اندونيسيا كوريا الجنوبية ماليزيا الفلبين تايلاند فيتنام، بإنشاء الكثير من مشروعات البنية التحتية والاساسية وخططت لانتشاء مشروعات أخرى قدرت تكلفتها بالبلايين من الدولارات والفترة من 1995 - 2004 (1509) بليون .

دعاة الخصخصة والمعارضين لها :

دعاة الخصخصة :

إن الحجة الاساسية التي يوردها دعاة الخصخصة هي إن تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص يزيح عن كامل الدولة أعباء خسائرها مما يسمح لها بتركيز جهودها وبوادرها لبلوغ أهداف اقتصادية محددة. - ويرون كذلك إن المشروعات العامة المملوكة للدولة في بيئة تنافسية ليس لها القدرة على ا الأداء الجيد عكس المملوكة للقطاع الخاص التي تستطيع وتحت نفس الظروف إن تحقق الأداء الجيد على

المعارضين للخصخصة :

أما المعارضون للخصخصة فيرون إن عددا كبيرا من المؤسسات العامة التي خصصت في الدول

حصر لها البنك الدولي .

كما أن تجارب الخصخصة في العالم لم تعط الثمار المرجوة في مجال خفض الأسعار. بل العكس وهذا يؤكد استمرار دور الدولة في ملكية وإدارة مؤسساتها حماية للمصلحة العامة والطبقات الفقيرة . والمعارضين للخصخصة وجهة النظر الكاملة بأنه يتوجب استثناء قطاعي الخدمات الأساسية ويؤكد المعارضون إن كثيرا من المشاريع التي يتم خصخصتها تأخذ طابع الاحتكار وتساهم الخصخصة في نقل الاحتكار من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وبالتالي حدث فرق كبير بالكفاءة . وهذا يتطلب سوق كبير للمنافسة للقضاء على هذا الاحتكار. ويرون كذلك حدوث نشوء في الاقتصاد نتيجة عدم إقبال القطاع الخاص على المساهمة في المشاريع الحساسة وإلهامه التي تحوي درجة مخاطرة عالية أو لا تحقق عائدا سريعا . ومن ثم عجز الاقتصاد عن الوفاء باحتياجات المجتمع وحدوث أزمات ومشاكل لا حصر لها (البنك الدولي . كما إن تجارب الخصخصة في العالم لم تعط الثمار المرجوة في مجال خفض الأسعار. بل العكس وهذا يؤكد استمرار دور الدولة في ملكية وإدارة مؤسساتها حماية للمصلحة العامة والطبقات الفقيرة . وللمعارضين للخصخصة وجهة النظر الكاملة بأنه يتوجب استثناء قطاعي الخدمات الأساسية والموارد الطبيعية الماء الكهرباء النقل الصحة النفط والغاز والمعادن من عملية الخصخصة ويردون ذلك إلى أسباب أهمها ارتباط هذه القطاعات بحياة المواطنين وان تحويلها إلى القطاع الخاص سوف يؤدي إلى نتائج سيئة . كما إن الموارد الطبيعية من الأفضل إن تبقى مملوكة من قبل القطاع العام لأنها تمثل نوعا من الضمانات للاستقلال السياسي والاقتصادي للبلد وبهذا الصدد تلاحظ أن العديد من الدول وخاصة العربية والتي تمتلك تجربة محدودة في عملية الخصخصة قد اتبعت هذا الأسلوب إذ اقتصرت على بعض القطاعات الصغيرة والقطاعات الزراعية والثروة الحيوانية ومنها مصر . العراق . الجزائر

المردودات المتوقعة لتبني برنامج الخصخصة :

مهما اختلفت وتباينت الآراء بصدد تطبيق برامج الخصخصة من تفاؤل وتخوف لن تجدي نفعا أمام

سير قافلة الخصخصة . ولكن هل فعلا إن الأمر ينتهي إلى هذا الحد والجواب هو الخصخصة هي وسيلة وليست غاية. فالغاية المرجوة هي توفير كل ما هو ضروري للمستهلك والدولة، سواء أكانت سلع أم خدمات. وإذا كان المستثمر بعد أن تولى إدارة وملكية المشروع العام لا يرى سوى مصالحه الخاصة. ولا يحمي المستهلك من ارتفاع الأسعار والاحتكار فالأمر سيؤدي إلى نتائج خطيرة . لذلك فان قرارات تبني الخصخصة يجب دراستها بتمعن مستمدة من تجارب الدولة في هذا المجال ما هو مفيد وعلى هذا الأساس فهناك دراسات كثيرة بينت المردود الذي يتم الحصول عليه من تحويل نمط الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وفيما يلي نوضح أهم هذه المردودات على الاقتصاد الوطني بشكل عام :

امتصاص المدخرات المحلية :

من المتوقع أن يؤدي تطبيق الخصخصة إلى إحداث حركة فاعلة في الاقتصاد كون تطبيق هذه

السياسة يؤدي إلى امتصاص المدخرات المحلية واستثمارها مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والانتاجية وزيادة

معدلات النمو الاقتصادي .

التوسع الكبير في قاعدة التملك وازدهار سوق رأس المال :

وهذا العامل يعتبر من العوامل المهمة والمشجعة لمالكي الأسهم في هذه المؤسسات حيث يشعرهم بنجاح لحصولهم على ثمار ملكيتهم ... وبالتالي دافع مهم لزيادة الانتاجية. وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاهتمام بأداء الاقتصاد القوي . ومن الجانب الحر في سوق رأس المال تعتبر المحرك الأساسي للأداء الاقتصادي والذي يمثل تطويره هدفا أساسيا في جميع الدول. ولذلك فإن زيادة حجم الأسهم .

والموارد الطبيعية الماء الكهرباء النقل الصحة النفط والغاز والمعادن من عملية الخصخصة ويردون ذلك إلى أسباب أهمها ارتباط هذه القطاعات بحياة المواطنين وان تحويلها إلى القطاع الخاص سوف يؤدي إلى نتائج سيئة. كما إن الموارد الطبيعية من الأفضل أن تبقى مملوكة من قبل القطاع العام لأنها تمثل نوعا من الضمانات للاستقلال السياسي والاقتصادي للبلد وبهذا الصدد تلاحظ ان العديد من الدول وخاصة العربية والتي تمتلك تجربة محدودة في عملية الخصخصة قد اتبعت هذا الأسلوب إذ اقتصرت على بعض القطاعات الصغيرة والقطاعات الزراعية والثروة الحيوانية ومنها مصر العراق . المردودات المتوقعة لتبني برنامج الخصخصة مهما اختلفت وتباينت الآراء بصدد تطبيق برامج الخصخصة من تفاؤل وتخوف لن تجدي نفعا أمام

قافلة الخصخصة .

ولكن هل فعلا إن الأمر ينتهي إلى هذا الحد والجواب هو الخصخصة هي وسيلة وليست غاية. فالغاية المرجوة هي توفير كل ما هو ضروري للمستهلك والدولة، سواء أكانت سلع أم خدمات. وإذا كان المستثمر بعد أن تولى إدارة وملكية المشروع العام لا يرى سوى مصالحه الخاصة. ولا يحمي المستهلك من ارتفاع الأسعار والاحتكار فالأمر سيؤدي إلى نتائج خطيرة . لذلك فإن قرارات تبني الخصخصة يجب دراستها بتمعن مستمدة من تجارب الدولة في هذا المجال ما هو مفيد وعلى هذا الأساس فهناك دراسات كثيرة بينت المردود الذي يتم الحصول عليه من تحويل نمط الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وفيما يلي توضح أهم هذه المردودات على الاقتصاد الوطني بشكل عام : امتصاص المدخرات المحلية من المتوقع أن يؤدي تطبيق الخصخصة إلى إحداث حركة فاعلة في الاقتصاد كون تطبيق هذه

السياسة يؤدي إلى ذي يتم في نطاقها التبادل في هذه السوق سيكون له اثر ايجابي في استقطاب الاستثمارات الرأسمالية، إضافة إلى ذلك يؤدي إلى زيادة تعبئة المدخرات وتوجيهها من خلال سوق رأس المال إلى أوجه استثمارية إنتاجية ابو صبحا

رفع القيود وزيادة المنافسة :

برنامج الخصخصة يكون ذو كفاءة عالية في تطوير أداء المشروعات عندما تبني مبدأ رفع القيود وإطلاق المنافسة. ولكن هناك مشاريع لديها احتكار طبيعي. فلا بد في هذه الحالة إن تكون الخصخصة تعتمد على بعض القوانين اللازمة لرفع عنصر الكفاءة وتحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي ، وهذه النظم والقوانين

تكون فعالة في حالة كون الحكومة هي المنظم وأيس المساهم )

وخير تساؤل على ذلك ما حصل في بنغلادش هو قتال على المنافسة التي أدت إلى الإسراع في عملية الخصخصة . فقد تم خصخصة مصرفين من خلال الطرح العام عام ( 1984 ، 1985) ، ونتيجة للإصلاح والتطوير في النشاط المصرفي وإزالة القيود أمام الدخول في هذا النشاط نتج عنه إنشاء ستة مصارف خاصة في بنغلادش ما بين 1984 ، 1989. وكذلك ازالة القيود أمام شركة الهاتف في شيلي أدى إلى زيادة طاقتها الانتاجية بعد خصخصتها . وفي ماليزيا فان مردود الخصخصة كان ايجابيا حيث حققت حوالي 94 مليار دولار ، وذلك ناتج عن ازالة القيود وعليه فإن تبني برنامج الخصخصة في البلدان النامية أدى إلى تشجيع المنافسة وتحرير الأسواق .

تؤدي الخصخصة الى حصول الدولة على رؤوس أموال :

نتيجة نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص ، حصلت الدولة على موارد مالية إضافية . وهذا واضح من خلال تطبيق الخصخصة في الأرجنتين حيث زادت إيرادات الدولة بنحو 19 مليار دولار وتم تخفيض ديونها بنسبة 40% عندما استخدمت 11 مليار دولار من حصيلة الخصخصة في خفض هذه الديون كما خفضت المكسيك ديونها ووجهت جزء من إيرادات الخصخصة البالغة 22 مليار لتمويل برامج مكافحة الفقر وهذا الأمر زاد من رغبة الرأي العام واطمئنانه لتطبيق الخصخصة ومن جانب أخر أدى تطبيق الخصخصة في المكسيك الى تخفيض الإعانات الحكومية للمؤسسات العامة بنسبة 50% وهذه النسبة تمثل تخفيضا قدره (4) مليارات في نهاية عام 1998 كما كان عليه في عام 1982 ، وعلى هذا الأساس فان هناك العديد من الباحثين يرون أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام وخاصة في مستوى كفاءة الأداء، فالخصخصة ذات أهمية بالغة في هذا المجال وتعود هذه الأهمية إلى إن مشروعات قطاع الدولة مهما بلغت خسائرها ومهما بلغ التردي في الادارة في لا تعاني أبدا وتبقى دائما حجر عثرة في طريق ازدهار الاقتصاد القومي . إما مشروعات القطاع الخاص فهي ان الجزء الأهم من أية جهود نحو التخصصية ينطوي على التركيز في الاستيعاب الكامل في المسارات التي يمكن للخصخصة إن تحقق أهدافها سواء للفرد أو للمنظمات أم على مستوى الاقتصاد القومي.

المبحث الثاني :

نماذج مختارة لدول تبنت برامج الخصخصة :

لقد اختلفت آراء ووجهات نظر دول العالم التي احتضنت برامج الخصخصة فيما يخص طريقة تنفيذ هذا البرنامج ، فالدول الرأسمالية لم يكن لها رأي موحد بهذا الخصوص بالرغم من تميزها بأسواقها المالية المتطورة وتشابه انشطتها الاقتصادية وكان لكل بلد رؤية خاصة في تنفيذ هذا البرنامج سواء بالنسبة للبلدان المتحولة الى اقتصاد السوق او البلدان النامية ومنها الدول العربية وسيتم عرض انجازات بعض من هذه

الدول في مجالات برامج الخصخصة .

انجازات الحكومة البريطانية كنموذج للدول المتقدمة :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وما أسفرت عنه من آثار سنه دمرت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.. ارتأت الحكومة البريطانية إن تتدخل لحل هذه المشكلة الكبيرة التي ستعصف بالاقتصاد البريطاني .. حيث ظهرت مؤشرات سلبيه لمؤسسات القطاع العام متمثلة بهبوط مستوى الخدمات وارتفاع الأسعار ومشاكل القوى العاملة وظهرت خسائر تشغيل فادحه مما أدى الى ظهور زيادات كبيره في معدلات التضخم وضعف القدرة التنافسية للصناعة البريطانية حيث بلغت خسائر القطاع العام في عام 1979 نحو 3 مليارات جنيه إسترليني .. مما دفع حكومة المحافظين الى الأخذ بمبدأ برنامج طموح لتحويل المنشأت والشركات العامة إلى القطاع الخاص وتبني برنامج الخصخصة حيث تم نقل ممتلكات شركة ) : heald ( p1 . 1985 الهاتف والغاز والبترول والموانئ وصناعة السيارات وعدد كبير من المؤسسات تم تحويلها الى شركات مساهمه خاصة ) وقد ارتكز هذا التحول الى مبدأ إلغاء التأميم وإلغاء القيود والقوانين الحكومية . وتشير الاحصائيات بأنه منذ 1979 والفترة اللاحقة تم نقل أكثر من 50% من مشاريع القطاع العام إلى القطاع الخاص وتحويل أكثر من 1800 إلف عامل

وقد ظهرت نتائج إتباع أسلوب الخصخصة في بريطانيا بما يأتي :

1 - ارتفاع إرباح المؤسسات وارتفاع انتاجية العالم وخاصة شركة المواصلات من 987 مليون جنيه

إسترليني الى 3 مليار جنيه إسترليني خلال سبع سنوات.

2- بلغ التحويل لخزينة الدولة 35 مليار جنيه إسترليني إضافة الى تسديد قروض القطاع العام حيث تم سداد %12.5 من صافي الدين العام خلال عامين -3- اذكت روح الاستثمار لدى المجتمع البريطاني من خلال توسيع قاعدة الملكية . حيث ارتفعت نسبة المساهمين من 4% الى قبل التنفيذ الى 23% بعد تنفيذ برامج الخصخصة في هذه الشركات، وارتفعت

انجازات الحكومة المصرية والعراقية كنموذج للدول العربية

تتدرج الدول العربية بشكل عام تحت ثلاثة مجاميع أساسية وهي :

1 - المجموعة الأولى: يغطي القطاع العام في هذه المجموعة رقعة جغرافية واسعة جدا وهذا ناتج عن تبنى أيد لوجيه اشتراكية وقامت في الدول التي مرت بمرحلة التحول الاشتراكي في الستينيات وما تلاها

وهي مصر ، السودان ، سوريا ، العراق ، اليمن .

2- المجموعة الثانية: يغطي القطاع العام في هذه المجموعة نطاقا اقل اتساعا من المجموعة الأولى وذلك لأنها لم تمر بمرحلة التحول الاشتراكي ، تمددت رقعة القطاع العام على أساس استراتيجي تستند إلى

عامل تأريخي . حيث بعد إنهاء فتره الاحتلال تركت ورائها شركات اجنبية ومنها : الأردن، تونس المغرب 3- المجموعة الثالثة : يغلب فيها القطاع الخاص متمثلة بأقطار الخليج وليبيا والقطاع العام ينفرد في مجال الثروة النفطية لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية . وعلى هذا الأساس وكما موضح أعلاه فان إتباع برامج الخصخصة لا بد منها في دول المجموعة الأولى واقل اهمية في دول المجموعة الثانية ولا اهمية لها في المجموعة الثالثة

انجازات الحكومة المصرية في مجال الخصخصة القطاع الخاص.

في نهاية عام 1999 حدث هناك تراجع في ميزة الخصخصة وذلك بسبب إقبال الحكومة نحو خصخصة شركات تعمل في قطاعات مختلفة. مثل شركات الغزل والنسيج وقطاع التشييد والصناعات الغذائية مما يجعلها تعاني من مشكلات فنية ومالية الأمر الذي جعلها اقل استقطابا للمستثمرين .

فقد كانت مصر اتجهت اغلب البلدان العربية نحو برامج الخصخصة وكل حسب توجهاته وأساليبه في التطبيق . متقدمة على غيرها من الدول العربية في مجال الخصخصة إلا إنها كانت بطابع اخر وهو طابع الانفتاح الاقتصادي عام 1974 وفي الثمانينات انطلقت مصر بخطوات واثقة لتشجيع القطاع الخاص وإعطائه دورا مهما وواضح الخطة الخمسية 1987-1988 و 1991-1992 حيث تم إسناد 30% من الاستثمارات ليقوم بتنفيذها .

وقد شهد الاتجاه الصحيح للخصخصة بصدور قانون قطاع الإعمال العام رقم 203 لعام 1991 والذي بموجبه تحولت بعض شركات القطاع العام والبالغة 314 شركة من القانون رقم 97 إلى القانون رقم 203 حيث سميت بشركات قطاع الإعمال العام وأصبحت تابعة ل 27 شركة قابضة تم خفضها الى 17 شركة قابضة لاحقا . وبدأت انطلاقة جديدة في مجال برامج الخصخصة وفي مناخ اقتصادي يسوده الاطمئنان والاستقرار وبإطار قبول جماهيري واسع ، وتنامت قدرة الأسواق المالية على احتواء المصروف من الأسهم ، وزيادة في ثقة المستثمرين وإقبالهم على الشركات العالمية

لقد بينت انجازات معظم الحكومات التي تبنت برامج الخصخصة بأنها أصدرت قانونا خاصا لهذا الغرض يتفاوت بتفاصيله والصلاحيات التي يعطيها الى الإطراف التي تؤدي أدوارا مختلفة في تنفيذ هذه البرامج ، وقد هدفت هذه الإصدارات بشكل عام الى ازالة العقبات القانونية التي قد تقف في عنق هذه البرامج، وكذلك تحقيق قدر كاف من العد اله في ذلك ووضع سعر عادل للمؤسسات المراد بيعها (المنظمة العربية للتنمية الزراعية). وعليه فليس بالضرورة تطبيق ما تم انجازه في الدول المتقدمة يمكن تطبيقه في الدول النامية. وبما انه لكل انجاز في المجال مبرراته ومأخذه ، فقد أكثر الضالعين في هذا المضمار ، إلى قيام الية خاصة في الدول النامية لتنفيذها وذلك . لأن آلية الخصخصة تتحمل كل الأعباء الخاصة بعملياتها وعلى وجه الخصوص، تحديد البرامج والمؤسسات العامة المراد شمولها بهذه الآلية و لأهمية دورها في توفير الخبرات المحلية والأجنبية اللازمة لإنجاز سياسة الخصخصة في فتره زمنية محددة و لتأكيد الاستقلالية والحياد التام لإنجاز هذه الآلية. ولأبعاد الحكومة عن أية تهم توجه إليها في مجال سوء الإدارة في تنفيذ هذه الاليه وفيما يأتي أهم هذه الانجازات: 1-انجازات الحكومة المكسيكية

تتسم اقتصاديات الدول النامية بأنها اقتصاديات مختلطة، أي أنها مزيج من استثمارات عامة ( 219 -1986.fernandes ) وخاصة. وتختلف درجة مساحة كل قطاع حسب الدوافع السياسية والاقتصادية.

ففي المكسيك بدأت الحكومة تتجه الى عرض عدد من الشركات الحكومية منذ 1985 والبالغ عددها 73 شركة من مجموع الشركات التي كانت تحت التأميم والبالغ عددها 476 شركة . المتمثلة بشركه هاتف المكسيك ونقلها الى القطاع الخاص بشكل كامل أو جزئي

انجازات حكومة سنغافورة

شهدت السنوات الماضية توجها في اغلب بلدان الدول النامية نحو برامج الخصخصة على الرغم من معاناتها من عدم نضوج أسواقها الأمر الذي جعل وضع القوانين الاقتصادية موضع التطبيق يسوده نوع من الشك. ففي سنغافورة كانت سياستها تعتمد على الاقتصاد الموجه أي المركزية في إصدار القرارات ، إلا أن حكومتها تراجعت عن هذه السياسة نظرا للنجاحات المتلاحقة من خلال التطبيقات التي جرت في دول العالم المختلفة. فلجأت الى عرض عدد من الشركات التابعة للقطاع العام في سوق المال لبيع نصيبها من الأسهم في تلك الشركات التي نقلت الى القطاع الخاص وهي شركة ( متسو بيشي ( للصناعات الثقيله حيث تم بيع 49% من حصة الحكومة، وفي عام 1985 .. تم بيع 16% من أسهم شركة الخطوط الجوية السنغافورية وعرضت على العاملين 23% من الأسهم وتم شرائها ولكن مع هذا فمسيرة الخصخصة سائرة في طريقها الصحيح ففي عام 2000 تم خصخصة ما يقرب من 23 شركة بقيمة إجمالية بلغت يقرب من 718 مليون دولار. في حين تم خصخصة ما يقرب من 185 شركة بشكل كلي أو جزئي اعتبارا منذ بداية البرنامج وحتى أواخر عام 2001. فقدر قيمها الإجمالية 52 مليار دولار . علما أن برنامج الخصخصة بكامله ينتهي عام ومما يذكر تطبيق برنامج خصخصة في مصر أدى إلى زيادة صافي قيمة الأرباح بعد خصم خسائر الشركات وتوسيع قاعدة الملكية أي تضاعفت قيمة الاستثمارات التي خصمتها الدولة إلى أكثر من سبعة اضعاف .

ومن أهم نتائج تطبيق برامج الخصخصة في مصر هو إعفاء الدولة من تحمل أعباء الخسارة لكثير من هذه الشركات وعمليات التجديد والتحديث لها وبمجرد فصل القطاع العام عن الموازنة العامة للدولة لم تصرف أي مبالغ لسد الفجوة بين النفقات والإيرادات.

انجازات الحكومة العراقية

من الواضح أن المنشآت الصناعية حتى نهاية الستينات كان يستحوذ عليها القطاع الخاص ، وفي مرحلة السبعينات وضعت الأسس المادية لمرحلة التحول إلى الاشتراكية حيث عكفت الحكومة نبأ حسم اغلب المنشآت الصناعية العاملة في مجال الاسمنت والسكائر والنسيج والمواد الغذائية والمصارف وشركات التأمين وأصبحت محتكرة من قبل الحكومة بينما تركت الصناعات الحرفية والصغيرة والمتوسطة يديرها مستثمرين في القطاع الخاص وزادت سيطرة الدولة وأصبح القطاع العام هو القطاع القائد. وكما موضح في الجدول الآتي : الذي يمثل المساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي لقد مر العراق بظروف غاية في الصعوبات وفي مقدمتها الحرب العراقية الايرانية وبعد العدوان الثلاثيني الذي كان له الأثر البالغ على تدمير البنى الأساسية للاقتصاد العراقي وكذلك الحصار الاقتصادي الذي استمر منذ 1990 ولغاية مايس 2003 . وفي ظل هذا الظرف والواقع السيئ للمنشأت الحكومية وتحمل الدولة الخسائر التي كانت تعاني منها ، حصلت حالة من الركود الاقتصادي وعدم القدرة على التعامل مع المتغيرات الحاصلة داخليا وخارجيا .

ونتيجة لضعف أداء الأجهزة الادارية التي لم تسهم في رفع كفاءة أداء المنشآت العامة ولتلافي ذلك الخلل اتجهت الدولة ومنذ عام 1987 إلى إتباع أسلوب الخصخصة لعدد من المشاريع المملوكة من قبل الدولة أما بالإلغاء أو الدمج أو الإيجار واعتبارا من 1987 ولغاية 1994 وكما يأتي : لقد تم بيع 66 مشروع للقطاع الخاص وقد تحول (6) من المنشآت الصناعية إلى شركات مساهمه مختلطه وقد تحولت (6) شركات الى شركات مساهمه خاصة وفي المرحلة الثانية تم بيع عدد أخر من المنشآت التي كانت للقطاع العام الى القطاع الخاص. ومن الجدير بالذكر في هذا المجال إن المتحقق والذي تم تخصيصه وبيعه للقطاع الخاص لا يتجاوز

اما في الوقت الحاضر وبعد انتهاء الحرب وقيام نظام سياسي جديد يعتمد أسس اقتصادية جديدة ويأخذ بمفهوم حرية السوق والخصخصة والاستثمار الوطني والأجنبي، فلا بد ان تقوم أجهزة الدولة بفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة سواء كانت المحلية أو الاجنبية كشركات او افراد لإقامة المشاريع الجديدة الانتاجية والخدمية .

ومما لا شك فيه إن نجاح برامج الخصخصة تحكمها مجموعة من الضوابط التي تتوفر قبل البدء بتنفيذها وكما يأتي:

1. - حماية الملكية الخاصة من التأميم او المصادرة .

2 - توفر النظم القانونية الصالحة لتنشيط القطاع الخاص بمعنى وضوح القوانين الاقتصادية وملا

مع وقدمت الهيئة العراقية للخصخصة فهما أخر هو أن الخصخصة سياسة نقل ملكية أو إدارة وحدة الأصول الحكومية كليا أو جزئيا من القطاع العام الى القطاع الخاص في تلك الفترة كان في العراق الغاية 2003 ما يقارب 192 شركه حكومية تشكل. المنشآت التابعة لها نحو 500 نشاط اقتصادي حكومي ويعمل فيها نصف مليون عامل وأكثرها دمر ونهب والعاملون مازالوا في العمل ويعانون من البطالة المقنعة فضلا عن وسائل إنتاج بدائية .. لم تظهر الخصخصة التي شرعتها السلطة طوال عقدي الثمانينات والتسعينات أي تأثير إيجابي على الاقتصاد العراقي

3- اقرار قانون للعمل يوضح وينظم العلاقة بين المستثمر والعمال قائمة على مبدأ العدالة. 4 - توفر أدارة حكومية جيدة ترفع من شأن القانون وتتمتع بجهاز إداري على درجه عالية من الكفاءة. -5- توفر شبكه من البنية الاساسية والتحتية مثل الكهرباء والاتصالات وصرف صحي وطرق مواصلات و تامين و نظام معلومات وموانئ وهيكل مالي ومحاسبي عال الكفاءة. وهذا بالتأكيد يتطلب سياسات اقتصادية واضحة ومحددة مؤمنة بمبدأ التدرج في بيع الوحدات الإنتاجية

إلى القطاع الخاص.

الضرورات الاقتصادية للخصخصة :

في العراق وسبل إنجاحها لقد ترتب عن الفهم السلطوي للخصخصة إن عملياتها جرت دون دراسات تحليلية لظواهر الاقتصاد العراقي ومشكلاته وحاجاته الفعلية، وإن غالبية ماتم خصخصته لم يكن مبررا من الناحية المالية والاقتصادية ولم يخضع الأسس اقتصادية. وإن مسيرة الموجه الليبرالية على المستوى الدولي شكلت هاجسا لدى السلطة لاسترضاء مؤسسات المجتمع الدولي المالية والاستثمارية للاهتمام بالعراق

ان حاجة الاقتصاد العراقي سائرة نحو الإصلاح لا محال على ان لا يهتم الإصلاح فقط على الخصخصة، فمعروف أن المؤسسة الحكومية غير ذات كفاءة وان البنية التحتية دمرت ولا تلبي أدنى طموحات عمل المؤسسات الخاصة ومن اجل أن لا تكون الخصخصة عمليه معزولة عن الحاجات العملية للاقتصاد الوطني العراقي، ومن اجل استيعابها نواحي القصور في الأداء الاقتصادي للمراحل السابقة، لابد من تبني برنامج طموح للخصخصة متمثلا بما يأتي :

1- العمل على تصنيف المؤسسات الحكومية حسب كفاءة أدائها إلى ثلاث مستويات جيدة – متوسطة - ضعيفة. وعلى هذا الأساس تتخصخص المؤسسة ذات الاداء الضعيف والمتوسط، ومن ثم إعادة هيكلة الشركات والمؤسسات التي في النية خصخصتها من خلال إصلاح البنية التشريعية واختيار الادارة المناسبة ومعالجة العمالة الفائض 2- التقييم المالي للمؤسسة في ضوء قرارات السوق ونقل الملكية عبر أسلوب أو أكثر من أساليب النقل ومنها العطاءات والمزايدات .

2:2 رائد في مجال خلق فرص العمل والاستقرار الدائم . وخلاصة القول : إن التحول السريع والمفاجئ في العراق قد ولد اختلالا كبيرا في جميع المتغيرات الاقتصادية والفسد كل الترابطات والتشابكات الاقتصادية بين القطاعات، وان الاقتصاد العراقي اعتاد في العقود الماضية على اعتماد منهج التخطيط للتنمية ، هذا فضلا عن التردي الخطير في الوضع الأمني الذي ما زال يسير نحو الأسوء. فعليه لابد من تهيئة المناخ الصحيح ليولد الاقتصاد الجديد متماسكا في كل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

-5- لما كانت عملية الخصخصة متعددة الأطراف فيجب أن ينصب برنامجها على خطة محكمة الإعداد أسواق عمل بديله وإعادة تأهيل القوى العاملة ويمكن الاستفادة من فرص العمل التي من الممكن ان تخلقها الزراعة إذا ما روعيت معايير الزراعة الناجحة لتخليصها من الركود الحالي وجعلها قطاع

الاستنتاجات :

1 - ظهرت الخصخصة بدءا في البلدان الرأسمالية المتقدمة استجابة للتغيرات التي تتعلق بالانتقال الى اقتصاد السوق ، حيث أصبحت محورا رئيسيا للاهتمام من جانب الحكومات ومتخذي القرارات السياسية والاقتصادية حيث يتم نقل ملكية المنشآت العامة جزئيا او كليا إلى القطاع الخاص، وتأثرت الدول النامية ومنها الأقطار العربية بهذه الدعوة فاخذ البعض منها بمستويات تطبيقية مختلفة و اختلافات التطبيق لها ما يبررها بين الدول المختلفة تبعا لظروف داخلية وخارجية.

2- إن وجهتي النظر القائلة على أساس قبول أو رفض برامج الخصخصة، يجب ان تنطلق من أرضية رصينة مستمده من دراسات، حيث انه ليس هناك صراع بين القطاعين العام والخاص من اجل السيطرة على إن الصراع قائم على أساس من اجل التنمية ورفض التخلف والتبعية

3 - برهنت التطبيقات العالميه في مجال الخصخصة والتحول إلى القطاع الخاص إن نجاح هذه البرامج يعتمد على توافر مقومات أساسية أهمها تهيئة المناخ الاستثماري والتشريعي والمالي والاقتصادي وتنمية الوعي الاستثماري، إضافة إلى التدرج في تنفيذ هذه السياسات لتلافي الأثار السلبية الناجمة عنها وخاصة تقبل الرأي العام لها .

4 - للخصخصة إيجابيات أكثر من سلبياتها ، لان ذلك نابع من المبدأ الأساسي الذي سارت عليه الاقتصاديات المتقدمة والقاضي بان اقتصاديات السوق والمنافسة الحرة هي القاعدة الاساسية

للتطور الديناميكي لجميع الاقتصاديات ولعل التجارب الفعلية عن تجارب الخصخصة في التنمية الاقتصادية هي أفضل وأكثر أهمية من التحليلات النظرية والآراء الاقتصادية العامة التي تتناول بالبحث إلية نظام السوق ودور المنافسة في تعبئة وتوزيع الموارد الاقتصادية مقابل ضرورات القطاع العام بالرغم من رعاية الدولة للقطاع الخاص إلا انه لم يلعب دورا مهما في خلق وتوسيع الطاقات الانتاجية الضرورية لبناء الاقتصاد الوطني. وفي دول أخرى لم يرغب القطاع الخاص في تأسيس قواعد صناعيه أو زراعية نشيطة لتعزيز مكانة الصادرات بسبب ميله إلى النشاط التجاري السهل حتى في ظل وجود الموارد وضعف الإجراءات الحكومية وقيودها.

التوصيات

1- الابتعاد عن أسلوب البيع الكامل للمشاريع الحكومية إلا في حالة توافر سوق منافسة حرة بين القطاعين الحكومي والخاص من جهة، وبين وحدات القطاع العام والخاص من جهة أخرى حتى لا

يتحول المستثمر الخاص إلى محتكر يتحكم بتوفير الخدمات والإنتاج.

2 - طالما إن سياسة الخصخصة لا تدعو إلى تخلي الدولة عن أنشطتها بمجرد تأجيرها أو بيعها إلى القطاع الخاص، فان هناك ضرورة للشروع بدراسات للمقارنة بين واقع المشاريع قبل خضوعها للتحويل وبعده لتشخيص الايجابيات والسلبيات وإيجاد الحلول الممكنة على اعتبار أن هذه المشاريع ثروة قوميه لا يمكن التخلي عنها

3- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم من خلال إصدار قولين وإتباع سياسات تشجيعية .

4- الاستناد إلى الدروس المستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في خوض تجارب الخصخصة من خلال القرآن التي تكون أكثر إقناعا من الاستنتاجات النظرية المستمد من اصلاح مبسطة لعالم الواقع، مما يثير الشكوك حول سلامتها عندما يتعين الاختيار بين الاستراتيجيات والسياسات

قائمة المصادر

1- ماهر، د احمد دليل المدير في الخصخصة مركز التنمية الادارية جامعة الاسكندري، 1982.

2 - البنك الدولي: تقرير التنمية البشرية من الخطة إلى السوق، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1996.

3- B.O.T: المؤتمر الخاص لدور القطاع الخاص في مشاريع التنمية والبنية الاساسية للمشاريع المنعقد في الكويت، 2006.

4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ( تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا) ، الأمم المتحده، نيويورك ،1999. 5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الإطار العام للخصخصة العربية ، 1999.

6 - كراي ديل: إصلاح ضرائب الطاقة في روسيا، مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي، 1988.

7 - السامرائي ، هناء: التخصصية والتنمية في العراق رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية .1994. 8 - شعلان هشام ياس: آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق .. اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، 2001.

9- الخفاجي، د. هناء التخصصة في القطاع الاقتصادي العراقي متابعه وتقويم ندوة نظمتها جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 1994.

10 - العنكبي، هادي: الاقتصاد العراقي بحاجة إلى إعادة هيكلة الخدمات الحكومية ، بغداد، 2007. 11- عقراوي، ليندا فضيل داود التخصصية مالها وماعليها رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد .1994

12 - رزق، محمد توفيق الادارة المالية المعاصرة، بغداد، 1997.

13 - علي، د محي الدين أهمية النظام القانوني لمشروعات التنمية الاقتصادية ، 2006

14 - صبح، د. محمود الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، جامعة عين شمس القاهرة 1995

15- بركات محمد رشيد التجربة البريطانية في توسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص مجلة الأهرام الاقتصادية، ع1197، القاهرة، 1995.

16 - غنيم محمد مصطفى تحويل الملكية العامة إلى الخاصة في عالم التنمية، بحث ،مترجم، إعداد سيتف هاتكي القاهرة 1990

17 - مجلة الاقتصاد والأعمال التخصصي والتصحيحات الهيكلية، ع 112، بيروت، .1989

18 - طاقه، د. محمد الخصخصة بين القبول الفكري والتبني الذرائعي ، ندوة نظمتها جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد ، .1994

19- عبد الله ، مصطفى احمد التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية الجزائر 2002.

20 - عبد الله ، سليم ما هي الخصخصة ، مجلة المستقبل الاقتصادي ، عمان، 1999

21 - أبو صبحا، سليمان الخصخصة والآثار الاجتماعية على إنسان الخليج، دار القراءة للنشر، دبي 1996

22 - احمد ، علي عبد الله إشكالية المفاضلة بين القطاعين العام والخاص في العراق رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية، بغداد 2001.

23 - عبد القادر، د. عبد القادر محمد طرق الخصخصة المختلفة ، ندوة التنمية الاقتصادية، طرابلس 2002

24 - عطية ، عبد: دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريع .B.O.T الدار الجامعية ، الإسكندرية 2001.

25 - محمد، د. عبد الحسن كاظم اقتصاديات البلدان المتحولة بين التضخم والخصخصة ، مجلة الاقتصاد العربي، عمان، 2004.

26 - حوش عصام :رشيد دور الجهاز المصرفي في عمليات الخصخصة، الندوة الاقتصادية التي نظمتها جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 1994.

27 - جاسم عبد الرسول عبد الخصخصة في العراق، ندوة في مركز العراق للأبحاث 2005

28 - أبو هات عبد الكريم كامل الخصخصة في الاقتصاد العراقي الحوار المتمدن، ع .2007 1983 29 - التكمجي، صلاح الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح الحوار المتمدن، ع .2003 127

30 - دحلان، ربيع صادق : الاتجاهات المعاصرة في الادارة والمشروعات العامة جدة، 1988 .

31 - عبد المعطي ريهام : الخصخصة والتحولات الاقتصادية في مصر، مركز المحروسة للبحوث، القاهرة، 1997.

32 - شركة مجمعات الأسواق الكويتية : أوراق وأراء حول نظام B.O.T، الإصدار الأول ، الكويت.

33 - كريم توفيق محمد النظرية الاقتصادية والواقع التطبيقي، بغداد، 1998.